

## في أقوى رد فعل خارجي على «الإخوان»

# «هيومن رايتس» تطالب مؤتمر الحوار برفض شروط فريق الحكم الرشيد

## القانون الدولي يلزم اليمن بإتاحة الحق لمواطنيه في شغل المناصب العليا دون قيود

## الشروط المقترحة لتولي المناصب العليا تمييزية وتعسفية

وينبغي لاية قيود مفروضة أن تكون ضرورية لهدف حماية الديمقراطية، وتجنب الإفلات من العقاب على الجرائم الخطيرة، استناداً إلى معايير واضحة يحددها القانون. وذكر أن القانون الدولي يلزم اليمن بأن يتيح لكافة مواطنيه الحق في شغل المناصب السياسية دون تمييز على أساس الانتماء السياسي. وكدولة طرف في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، يتعين على اليمن أن يوفر لمواطنيه فرصاً متساوية للمشاركة في الحياة السياسية، دون تمييز أو «قيود غير معقولة». وتتسعى المعايير الدولية إلى الحد من الممارسة المعروفة بـ «التطهير»، أو فرض القيود على المشاركة السياسية لبعض الأشخاص بسبب مشاركتهم السابقة في حكومات مسيئة.

وقد قررت لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وهي الهيئة المكونة من خبراء مستقلين والتي تقيم امتثال الدول للعهد الدولي، في تفسيرها للمادة 25 من العهد، قررت أن «أية شروط تنطبق على ممارسة الحقوق المكفولة بموجب المادة 25 ينبغي أن تستند على معايير موضوعية ومعقولة». وأضافت أن «الأشخاص المؤهلين بخلاف ذلك للترشح للانتخابات لا ينبغي استبعادهم باشتراطات غير معقولة أو تمييزية من قبيل التعليم أو محل الإقامة أو الأصل العائلي، أو بسبب انتمائهم السياسي».

وقال جوستوروك: «تنتهك العديد من الشروط المقترحة الحق الأساسي للمواطنين اليمنيين في الترشح للمناصب العامة، واشتراط مؤهلات عادلة ومعقولة في المرشحين سيساهم في جعل الانتخابات المقبلة علامة فارقة بالنسبة للديمقراطية في اليمن».



### العالم يسعى للحد من ممارسة «التطهير» وحرمان الأشخاص من المشاركة السياسية

وقالت «هيومن رايتس ووتش»: إن مواطني البلدان التي تكافح لبناء مجتمعات ديمقراطية لديهم مخاوف مشروعة من تقويض هذه الجهود.

غير أنه لا يجوز لهذه القيود أن تميز على أساس الوضع المحمي، من قبيل الأصل العائلي أو الديانة.

وهيئات الدولة بتنفيذ التوصيات النهائية لمؤتمر الحوار الوطني. ويسعى مقترح فريق العمل المعني بالحكم الرشيد تحديداً إلى منع أي شخص يغطي قانون الحصانة من رئاسة الجمهورية، أو زعامة حزب أو تنظيم سياسي، أو غير ذلك من المناصب السياسية القيادية.

في المستقبل، بما في ذلك وضع لبنات دستور جديد وانتخابات وطنية.

وقد بدأ المؤتمر المكون من 565 عضواً أعماله في مارس 2013، وشرع منذ 27 أكتوبر في مناقشة توصيات فريق العمل المعني بالحكم الرشيد. وهناك مرسوم رئاسي يلزم الحكومة

طالبت منظمة «هيومن رايتس ووتش» أعضاء مؤتمر الحوار الوطني في اليمن رفض مقترح من شأنه فرض قيود غير ضرورية على الحقوق السياسية للمرشحين المحتملين لتولي المناصب العليا في إشارة منها إلى ما قدمه فريق الحكم الرشيد في مؤتمر الحوار الذي وضع بعض أعضائه 15 اشتراطاً للترشح لأي منصب في انتخابات اليمن المقبلة، في 2014م.

وأشارت المنظمة أن هذه الشروط تمثل قيوداً تمييزية وتعسفية على الحقوق، حيث يلزم المرشح لمنصب الرئيس وغيره من المناصب العليا بأن يكون مسلماً، ومن أبوين يمنيين، وغير متزوج من أجنبية، وحاصلاً على شهادة جامعية. أما اشتراط أن يكون المرشح «مؤهلاً ومشهوداً له بالنزاهة والكفاءة وحسن المعاملة» فهو غامض ويفتح الباب للاستبعاد التعسفي.

ومن البنود الإشكالية أيضاً حظر تولي المناصب فعلياً على جميع أعضاء حكومة الرئيس السابق علي عبد الله صالح دون أية فرصة للطعن على هذا الحظر.

وقال جوستوروك، نائب المدير التنفيذي لقسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في «هيومن رايتس ووتش»: «يحق لليمنيين التأكد من عدم تولي المسؤولين المسبيين من عهد الرئيس السابق لاية مناصب عامة، لكن العملية ينبغي أن تتسم بالإنصاف، وهذه البنود الكاسحة تحرم أشخاصاً من حق الترشح للمناصب دون أي سبيل للطعن على القرارات المتخذة ضدهم».

وأطلقت اليمن مؤتمر الحوار الوطني للجمع بين كافة قطاعات المجتمع اليمني لتحديد اتجاه البلاد

## بوادر لاتفاق على إنهاء أعمال العنف

### دماج جرح الوطن النازف

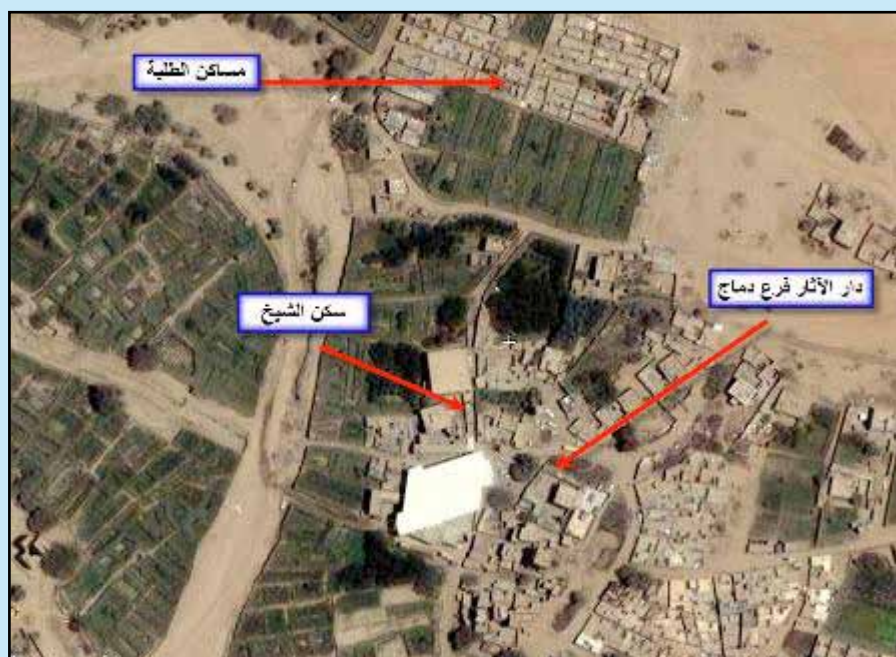
تستمر المواجهات الأشد والأعنف في منطقة كتاف إحدى المديرية التابعة لصعدة وصل قتلها في يوم الأحد 24 نوفمبر إلى ما يقارب الخمسين قتيلاً من الطرفين إضافة إلى اشتباكات متقطعة بمنطقة حرض على مدار الأسبوع وللمرة الثالثة تصل عناصر الحوثيين إلى الرصيفة مع مواجهات عنيفة وشديدة مع عناصر السلفيين.

ومع انتهاء الهدنة المتفق عليها والتي حددت بـ 24 ساعة حتى يتم التوصل إلى اتفاق نهائي لإيقاف المواجهات تعود الحرب مجدداً بين الطرفين باستخدام الكاتوشا والغراد مع وصول تعزيزات قبلية إلى منطقة كتاف صرح الحوثيون بعدها أنهم دمروا هذه القافلة. ومع استمرار اشتداد المواجهات في منطقة حرض وكتاف إلى جانب وصول التعزيزات القبلية للطرفين وتزامناً مع كل ذلك تستمر جهود اللجان الرئاسية والنيابية للتوصل إلى اتفاق وقد بدأت تلوح في الأفق بوادر اتفاق نهائي على نشر المراقبين في جميع نقاط التماس حول دماج..

إلى ذلك أصدر شيخ السلفيين الحجوري بياناً يقول فيه إن الاتفاق مع الحوثيين يجب أن يكون شاملاً بينهم ومعهم القبائل التي جاءت تناصرهم وبين الحوثيين لكي يتم اخماد كل أسباب الاقتتال ولا يعود مرة أخرى.

اعلان الشيخ الحجوري بمشاركة القبائل التي جاءت لمناصرة السلفيين في أية اتفاقية هدنة أو صلح قد تحدث ما بينهم وبين الحوثيين اما إلى صلح قد يشمل ليس فقط السلفيين وإنما مع القبائل المختلفة مع الحوثيين ويكون صلحاً عاماً. وهناك من يرى أن هذا الاشتراط يبرأ منه إفساح كل الجهود حيث أن مطالب واشتراطات كهذه قد تدفع بالحوثيين إلى رفضها لتستمر المواجهات المؤسفة بين الطرفين.

تشرف المواجهات الدامية الدائرة ما بين الحوثيين من جهة وبين السلفيين من جهة أخرى على دخول شهرها الثاني في محافظة صعدة والتي اندلعت في منطقة دماج لتشمل أكثر من منطقة في صعدة كمنطقة كتاف والمسدير وغيرها وترجع أسباب المواجهات وغيرها كما تشير بعض المصادر إلى أن الحوثيين خلال مواجهاتهم مع أبناء الأحمر في منطقة العصبينات باشد وفي محافظة اب كان السلفيون مشاركين بقوة فيها إلى جانب الأطراف المعادية للحوثيين وهو ما أثار غضبهم فيما ترجح بعض المصادر إلى أن الأسباب الحقيقية للمواجهات تعود إلى سعي الطرفين إلى التوسع العسكري...



دماج - لأن هناك قصفاً عنيفاً جداً على جميع الخطوط الامامية للاشتباكات».

انسحاب بعض الجنود المشاركين في لجان المراقبة.. وعودتهم إلى مدينة صعدة..

عاد لجان الوساطة مجدداً إلى دماج وعقدت اجتماعاً مع كبار السلفيين من أجل الاتفاق النهائي على وقف إطلاق النار بعد إعلان الاتفاق المبدئي على إيقاف المواجهات لمدة 24 ساعة على الرغم من المناوشات البسيطة بين الطرفين إلا أن الهدنة لا تزال مستمرة..

**إشراك مشائخ القبائل**  
مع إعلان مصدر في اللجان المكلفة بوقف إطلاق النار قوله: «نعمل على استمرار تنفيذ الهدنة خلال 48 ساعة المتفق عليها منذ أمس.. هناك سيتم كمرحلة ثانية بعد ذلك تعزيز قوات الجيش من المراقبين واستكمال نشرهم في جميع نقاط التماس حول

السلفيون في دماج حرصوا على التسليح وتحصين مواقعهم بشكل كبير.. مما أقلق الحوثيين مع مرور الوقت إضافة إلى التحريض المستمر من قبل كل طرف ضد الآخر في جميع مناطق اليمن خلال العام المنصرم..

### اللجان بين الفشل والنجاح

وصلت اللجان الرئاسية والبرلمانية المشكلة إلى منطقة دماج وبعدها دخل الصليب الأحمر في ظل استمرار الاشتباكات بين الطرفين لتعود في نفس الوقت إلى مدينة صعدة لتطالب الطرفين من جديد بوقف المواجهات ابتداءً من صباح الاثنين 19 نوفمبر مع استمرار التزول لمسح المناطق التي أفر انتشار المراقبين فيها حول دماج ومع إجراء اللجان الرئاسية والنيابية لاتصالات مكثفة مع الطرفين.

خصوصاً بعد التصعيد الأخير واشتعال المواجهات بكل مناطق التماس وصلت اللجان الرئاسية والبرلمانية إلى دماج لنشر المراقبين بالتزامن مع إصدار السلفيين لبيان يدعو الجميع إلى نصرتهم..

اللجان الرئاسية والبرلمانية أعلنت بعد دخولها دماج يوم 21 نوفمبر بأنها على وشك الانتهاء من عقد اتفاق مبدئي لوقف إطلاق النار.. وفعلاً حاولت اللجان البدء في نشر المراقبين في أول نقطة تماس بين الطرفين لكنهم تعرضوا للطرد من تلك النقطة - ورغم هذا وصلت اللجان نشر قوات من الشرطة العسكرية والجيش بالنقاط الأخرى بعد الاتفاق المبدئي بين الطرفين على إيقاف المواجهات وإعلان الهدنة لمدة 24 ساعة وفي نفس وقت انتشار أعضاء لجان المراقبة تعرض الفريق لانفجار لغم مما أدى إلى إصابة عدد من أعضاء لجان المراقبة ومقتل اثنين ومع